

المستخلص :

نتيجة للتطورات التكنولوجية التي حدثت وبروز ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي جعلت من العالم قرية صغيرة تلاشت بينها الحدود والحواجز , و في ظل الاختلاف والتنوع في الممارسات المحاسبية بين دول العالم، حيث تسعى كل دولة إلى تبني نظام محاسبي يتلاءم مع احتياجاتها وظروفها البيئية، من هنا برزت الحاجة لدراسة النظم المحاسبية في ظل جهود التقليل من الاختلافات ومحاولة التوحيد والتنسيق المحاسبي الدولي عن طريق إيجاد معايير مشتركة تحكم التطبيق العملي.

ويتطلب ما سبق اعتماد المدخل المناسب لصياغة المعايير المحاسبية , في هذا السياق يمكن اعتماد اثنين من المداخل هما(المدخل القانوني والمدخل الذاتي), في ظل المدخل القانوني الذي يتم في ضوءه صياغة معايير المحاسبة الدولية من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة , وتتمثل مصادر المعايير المحاسبية المستخدمة في التطبيق العملي في العراق في النظام المحاسبي الموحد ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية . حيث يقوم النظام المحاسبي الموحد في الشركات المحلية المعنية على أساس توحيد القواعد والمصطلحات و التعاريف المستخدمة في معالجة واثبات الأحداث والعمليات المالية وأعداد التقارير المالية بصورة تمكن مستخدميها من المقارنة وتقويم كفاءة الأداء على المستوى القومي .